التعليق الكافي

على من رمى بالخيانة العلمية الإمام الألباني

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى:

أما بعد فلقد أرسلت إلي رسالة كتبها مجهول تنقص فيها للإمام الألباني ولرتبته العلمية، واتهمه بالخيانة العلمية...

وخطر ببالي في أول الأمر الإعراض عنها وعن تلبية طلب ناقلها إلي من التعليق عليها؛ إذ كلام مجهول لا يروج إلا لدى من لا يتحرى في أخذه للعلم. ثم رجعت إلى نفسي، فرأيت ما قد يحصل من الاغترار لبعض الناس بهذه الرسالة، فرأيت النظر في الفقرات التي تحتاج إلى تعليق عليها.

وإليك ما يسره الله لي في ذلك...

قول المجهول: «... وقال الألباني: «حديث صحيح»» جعل حكم الإمام الألباني على الحديث في "الصحيحين" ، أو أحدهما، بقوله: «حديث صحيح» بداية للخيانة العلمية!

إذا علم ما بين الخيانة والوفاء من التضاد تعين على المجهول بيان الخيانة العلمية في الحكم على حديث في "الصحيحين"، أو أحدهما، بالصحة. ولا سبيل إلى ذلك؛ إذ هذا الحكم عين الوفاء والوفاق لما قصده الإمام البخاري والإمام مسلم في وضع كتابيهما!

والأمر في هذه الدعوى ما قاله الله سبحانه وتعالى: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ (١٩)﴾[الزخرف: ١٩].

وفي ما أخرجه الإمام البخاري (٤٥٥٢) والإمام مسلم (١) ـ (١٧١١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، أنه قال: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه».

طبعا ليس لدنيا يمين المدعى عليه، لكن يشهد كبار علماء العصر بخلاف الدعوى. ومن ذلك ما نقله شيخنا سليم الهلالي في كتابه "الإمام الألباني" (ص ١٤٢) عن شيخ الإسلام ابن باز أنه قال في الإمام الألباني: معروف من أنصار السنة، ومن دعاة السنة، ومن حفاظ السنة، ومن المجاهدين في حفظ السنة. اهـ المراد.

قول المجهول: «وصل الأمر الآن إلى حذف رواة الحديث نهائيا» هذه دعوة مخالفة للواقع؛ إذ لو كان حذف الإ مام الألباني للسند على الوجه المذكور لما بقي لوجوده أثر!

بل بإمكان من شاء الرجوع إلى كتب الحديث المطالعة لأي سند حديث حكم عليه الإمام الألباني... فأين الخيانة العلمية!؟

وقد بين الإمام الألباني مقصوده في هذا الحذف في "صحيح موارد الظمآن" (١/٩٠)؛ حيث قال: ... إلا أن همة أكثر القراء تضعف، ولا تنشط لقراءة الأحاديث بأسانيدها. ولذلك جريت على اختصار أسانيد كتب السنة، وبخاصة "السنن" الأربعة منها، مع تقديم خلاصة موجزة عن تلك الأسانيد من صحة، أو ضعف؛ لأنها هي الغاية من الأسانيد ودراستها وأنفع لعامة القراء من طبع كتب السنة بأسانيدها فقط دون تبيان مراتبها. اهـ المراد بواسطة مقدمة "صحيح الموطأ" (ص ٢١) لشيخنا سليم الهلالي.

قول المجهول: «شهدت لهم الأمة بأجمعها بأنهم علماء، أتقياء، بررة، أخيار» هذه حكاية المجهول لإجماع الأمة على الثناء والتعديل للرواة في الأسانيد التي حذفها الإمام الألباني.

ولا يخفى لدى من مارس بعض كتب الرجال رد هذا الإجماع! وهذا "التقريب" أقرب مصدر قد حكم فيه الحافظ بن حجر على عدد كبير من الرواة بنقيض التقوى، والعلم، والبر، والخير، فيقول فيهم: «كذاب»، «متهم»، «ضعيف»، «مجهول»...

قول المجهول: «أكد أهل الاختصاص ضعفه العلمي» كفى في بطلان هذا التأكيد اعتماد ذهبي العصر الشيخ المعلمي في بعض كتبه على بعض أحكام الإمام الألباني على الحديث. على الحديث. انظر على سبيل المثال ما ذكره شيخنا سليم الهلالي في كتابه "الإمام الألباني" (ص ٥٨).

قول المجهول: «ما معنى «صححه الألباني»» معناه أنه تتبع طرق الحديث، وجمعها من عدة مصادر مخطوطة فضلا عن مطبوعة، وبذل جهوده، حتى غلب على ظنه صحة الحديث.

وهذا المعنى هو الذي لا يفهم من له أدنى عقل غيره.

قول المجهول: «ليس هو من صححه، بل المحدثون» كم من محدث لا يحكم على الحديث بما يستحق بل يكتفي بسوق سنده مع متنه، ويكل الأمر إلى نظر الناظر. وهذه عادة الإمام ابن ماجة في "سننه" وعادة غير واحد من الأئمة. لكن كم من ناظر يبقى بعد هذا النظر في حيرة؛ إذ لا يتأتى الحكم على الحديث إلا لمن كان له أهلية لذلك، وقليل ما هم! وإذا ذكر تصحيح الإمام الألباني للمتحير زالت الحيرة، وعلم حاجته إلى هذا التصحيح.

قول المجهول: «عند مراجعة كتبه وجدوه متناقضا في الحكم على الحديث الواحد» ليس هذا من التناقض، وإنما دليل إنصاف الإمام الألباني وعدم تعصبه لرأيه السابق في الحديث.

ويعرف كل من مارس هذا العلم تراجع المحدث في حكمه على الحديث بحسب اطلاعه على طرقه. فقد يطلع اليوم على طريق تقوي حديثا ضعفه قبل، فينقله إلى حيز الصحة، أو الحسن. والعكس بالعكس، فقد تكون الطريق المطلع عليها دالة على علة حديث صححه قبل، فينقله إلى حيز الضعف.

قول المجهول: «تصور أنه يقول: «إن الله محيط بالعالم بذاته»» هذا لا يتصوره إلا من لا يعرف الإمام الألباني وعقيدته السلفية.

وله في مسألة علو الله سبحانه وتعالى على خلقه مؤلف مستقل "مختصر العلو للعلي العظيم" قال فيه ما يخالف تماما ما نقله المجهول! وهذه صورة كلام الإمام الألباني (ص ٥٠): وأقول: أما النقل الصحيح فهو موضوع مختصر كتاب الحافظ الذهبي الذي بين يديك، فستجد فيه ما يجعلك على مثل اليقين مؤمنا بأن الآ يات القرآنية، والأحاديث النبوية، والآثار السلفية، متفقة كلها على أن الله تعالى فوق عرشه بذاته، بائنا من خلقه، وهو معهم بعلمه. اهـ.

هكذا يقول الإمام الألباني: «وهو معهم بعلمه» وفقا لقول الله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا (١٢)﴾ [الطلاق: ١٢] وقوله جل وعلا: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧] بخلاف ما قاله المجهول: «إن الله محيط بالعالم بذاته»!

قول المجهول: «من هو المحدث؟ أجاب عن ذلك الإمام تاج الدين السبكي رحمه الله في كتابه "معيد النعم" في ما نقله الإمام السيوطي في "التدريب"» إنما الذي فهمه الحافظ السيوطي حين نقله هو بيان السبكي لحد الحافظ، لا المحدث، ولهذا قال قبل نقله: والحق أن الحافظ أخص، قال التاج السبكي... اهـ المراد.

ويدل على صحة هذا الفهم قول السبكي في الفقرة المنقولة: وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة من المتون... اهـ المراد.

وأما تسمية السبكي في هذه الفقرة للحافظ محدثا فإنما باعتبار ما قاله الحافظ السيوطي قبله بأسطر: وقد كان السلف يطلقون المحدث والحافظ بمعنى. اهـ.

وإنما حد السبكي للمحدث، وليس بحافظ، ما نقله السيوطي قبل ذلك (ص ٢٧) قائلا: وقال التاج بن يونس في "شرح التعجيز": «إذا أوصى للمحدث تناول من علم طرق إثبات الحديث وعدالة رجاله؛ لأن من اقتصر على السماع فقط ليس بعالم»، وكذا قال السبكي في "شرح منهاج". اهـ.

وهذا الوصف قد توفر في الإمام الألباني بشهادة أئمة العصر واعتمادهم على كلامه على الحديث، وقد تقدم بعض ذلك.

قول المجهول: «المراد بالآيتين هو الظن في الأمر الاعتقادي» يشير إلى ما استدل به الإمام الألباني في رده للعمل بالحديث الضعيف مطلقا؛ إذ غاية ما يفيده الظن المرجوح، وقد ذمه الله في قوله جل وعلا: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئًا﴾[يونس: ٣٦] وفي قوله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾[النجم: ٢٨].

واستدلال الإمام الألباني بعموم لفظ الآيتين، وهو سائغ. بل فعله النبي ﷺ، أخرج الإمام البخاري (١١٢٧) والإمام مسلم (٢٠٦) - (٧٧٥) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أن النبي ﷺ طرقه وفاطمة، فقال «ألا تصلون؟». فقلت: يا رسول الله! إنما أنفسنا بيد الله. فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا. فانصرف رسول الله ﷺ حين قلت له ذلك، ثم سمعته، وهو مدبر، يضرب فخذه، ويقول: ﴿وَكَانَ الإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾[الكهف: ٥٤].

قال الإمام الطبري في "تفسيره" (١٥/٢٦٦): يقول عز ذكره: ولقد مثلنا في هذا القرآن للناس من كل مثل، ووعظناهم فيه من كل عظة، واحتججنا عليهم فيه بكل حجة؛ ليتذكروا، فينيبوا، ويعتبروا، فيتعظوا، وينزجروا عن ما هم عليه مقيمون من الشرك بالله وعبادة الأوثان، ﴿وَكَانَ الإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾[الكهف: ٥٤]. اهـ المراد.

فهذه الآية في سياق المشركين، ومع ذلك استدل بعموم لفظها النبي ﷺ في حق علي.

قول المجهول: «لا يحكم على الحديث الضعيف بأنه يفيد الظن المرجوح» كان المتعين البيان ما يفيده عنده الحديث الضعيف ودليله؛ إذ هو في سياق رد قول الإمام الألباني في كون غاية ما يفيده الحديث الضعيف هو الظن المرجوح! فلما لم يفعل بقي كلامه دعوة بلا دليل، يقدم قول الإمام الألباني؛ لأنه الأقوى في النظر.

قول المجهول: «ابن القيم الذي يقول في "إعلام الموقعين" عند الحديث عن منهج الإمام أحمد بن حنبل: «الأصل الرابع الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجحه هذا القياس»» المقصود بهذا النقل بيان مخالفة الإمام الألباني في عدم العمل بالحديث الضعيف مطلقا للإمام أحمد موهما أنه يأخذ بالحديث الضعيف مطلقا إذا لم يكن في الباب ما يدفعه.

لكن المقصود بالحديث الضعيف عند الإمام الألباني ما ليس بحجة بخلاف ما عند الإمام أحمد!

قال العلامة المعلمي كما في "مجموع آثاره" (١٥/١٥٩): ... ما نقل عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه يحتج بالضعيف إذا لم يكن في الباب غيره. وقد علم جوابه من المهمة الأولى، وبذلك أجاب بعض المحققين من أتباعه. اهـ. المراد.

والمهمة الأولى ما قاله فيه (ص ١٥٦): ... ما قاله بعض الأجلة: «إن ما استقر الاصطلاح على تسميته بالحسن كان المتقدمون يطلقون عليه تارة «صحيح» وتارة «ضعيف». فإذا نظروا من حيث هو صالح للحجة قالوا: «صحيح»، وإذا نظروا إليه من حيث هو قريب مما لا يصلح للحجة قالوا: «ضعيف». اهـ المراد.

وقال رحمه الله عقب كلامه المتقدم في الموضع الأول: ويؤيده أن الناقلين مثلوا الضعيف الذي يأخذ به إذا لم يجد غيره بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وهو من قبيل الحسن عند أحمد كما يظهر من كلامه فيه. اهـ المراد.

ثم ذكر رحمه الله أشياء أخرى، لكن ما تقدم كاف في كشف ما أوهمه المجهول من اتفاق موضوع كلام الإمام أحمد وكلام الإمام الألباني! فمن الأحق بالوصف بالخيانة العلمية والتلبيس؟

قول المجهول: «إذًا الألباني شاذ برأيه عن الأئمة، وإن ادعى خلاف ذلك» في هذه النتيجة تسرع إذ مبناها على ما أوهمه من كلام الإمام أحمد، وقد عرفت ما فيه.

ثم قد أجاب الإمام الألباني نفسه بما ينفي الشذوذ المزعوم في "الثمر المستطاب" قائلا: فإن من العلماء من لا يعمل بالحديث الضعيف مطلقا، لا في الأحكام ولا في الفضائل. وقد حكى ذلك ابن سيد الناس في "عيون الأ ثر" عن يحيى بن معين، ونسبه في "فتح المغيث" لابن العربي... اهـ المراد بواسطة "قاموس البدع المستخرج من كتب الإمام الألباني" (ص ٧٠-٧١).

قول المجهول: «اعتبر الحديث الضعيف والموضوع في رتبة واحدة» بنى ادعاءه هذا على جمع الإمام الألباني للحديث الضعيف مع الموضوع في سلسلة واحدة. فإن كان المقصود بالضعيف ما ضعفه ينجبر فالفرق بينه وبين الموضوع لا يخفى على من شم لهذا العلم رائحة، فضلا عن الإمام الألباني الذي جعل حياته لخدمة هذا العلم. ثم راجع كتبه تراه يعتبر بالحديث الضعيف المنجبر بخلاف الموضوع.

إلى هنا تم ما تيسر لي تعليقه على ما أدلى به المجهول من الدعاوي وغيرها. وكانت شهرة الإمام الألباني ومكانته العلمية المعروفة لدى أهل السنة مغنية عن هذا التعليق، لكن دفاعا عن الاغترار بمثل هذه الرسالة.

والحمد لله رب العالمين.

كتبه رشيد بن مصطفى المغربي ليلة الاثنين

٧/جمادى الآخر/١٤٤٣